

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تحليلية قياسية عن الفترة (1980-2019)

- د. أبو بكر خليفة دلعب / أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عمر المختار .
أ. حسين عبد الكريم علي باللوازم / محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة عمر المختار .
د. علي منصور عطية / محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة أجدابيا .



أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تحليلية قياسية عن الفترة (1980-2019)

المستخلص:

إن مسألة تراكم الديون العامة والنمو الاقتصادي في العالم أصبحت من أكثر المسائل تعقيداً منذ عدة عقود ماضية ، لذلك تهدف هذه الدراسة للتحقق من تأثيرات مستويات الدين العام على النمو الاقتصادي الليبي ، بالإضافة إلى تحديد المستوى الأمثل للدين العام وذلك باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية ، كاختبار جوهانسون للتكامل المشترك ، واختبار الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة (ARDL) ، وطريقة المربعات الصغرى (OLS) ، على عينة من البيانات السنوية خلال الفترة الزمنية من 1980م إلى 2019م . أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين مستويات الدين العام والنمو الاقتصادي ، مما يعني أن زيادة مستويات الدين سوف تعيق النمو الاقتصادي مستقبلاً في حين أن معدلات الاستثمار تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي ، وهذا يعني أن ارتفاع معدلات الاستثمار سوف تدفع النمو الاقتصادي نحو الارتفاع في المستقبل . أما المستوى الأمثل للدين العام فكان عند معدل 80% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي ، فارتفاع نسبة الدين عن هذا المعدل سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، وعليه يتحتم على السلطات المالية أن تعيد النظر في توزيع نفقاتها العامة ، وذلك بالتركيز على النفقات الاستثمارية بدلاً من النفقات الجارية ، كما أن معدلات الدين العام يجب أن لا تتجاوز نسبة 80% من حجم الناتج المحلي .

Abstract:

An issue of public debt accumulation and economic growth has become one of the most convoluted global issues since several decades ago. Thus, this study aims to verify the effects of public debt levels on Libyan economic growth, in addition to identifying an optimal level of public debt. By using a set of statistical tests, such as Autoregressive Distributed Lag Models (ARDL), and Ordinary Least Squares (OLS), on a sample of annual data during the time period from 1980 to 2019. Results show that there is an inverse relationship between levels of public debt and economic growth, suggesting that increasing levels of debt will impede future economic growth, while investment rates positively affect economic growth. This means that higher investment rates will push economic growth towards an increase in the future. As for the optimal level of public debt was at 80% of GDP, because an increase in the debt ratio over this rate will lead to a decrease in economic growth rates. Therefore, it is imperative for the fiscal authorities to reconsider a distribution of public expenditures, by concentrating on investment expenditures instead of current expenditures, as well as the public debt rates must not exceed 80% of GDP.

Keywords: Public Debt, Economic Growth, ARDL, Libya.

أ- مقدمة :

منذ مطلع الثمانينيات أصبحت الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية تحتل العناوين الرئيسية للأخبار بسبب الارتفاع الحاد في مستويات الديون السيادية لهذه الدول سواء أكانت هذه الدول نامية أو متقدمة ، الأمر الذي جعل هذه الاقتصاديات عرضة لخطر التخلف عن سداد ديونها وتهديد استقرارها المالي والاقتصادي ، وحيث أن موضوع ارتفاع معدلات الديون مرتبط بمدى استدامة السياسة المالية ، فإن هذه الأخيرة مسئولة بشكل مباشر عن الإفراط في مستويات الدين العام ، فالديون الحكومية ترتفع معدلاتها من خلال ارتفاع معدلات العجز في الميزانية. فعندما تكون هناك فجوة بين حجم النفقات العامة والإيرادات العامة وتكون الحكومة غير قادرة على تغطية مصروفاتها العامة ولا يوجد لها مصادر أخرى للدخل فإنها تلجأ للاقتراض الأمر الذي يؤدي إلى تزايد معدلات العجز المالي في الميزانية ، وبالتالي سوف ينعكس هذا على ارتفاعات مستويات ديونها العامة ، وفي نهاية المطاف سوف يهدد ملاءمتها المالية والاقتصادية ، ويتسبب في انهيارها الاقتصادي ، عليه فإن إعادة النظر في مسألة استدامة السياسة المالية وتقييمها هو أمر ضروري لمعرفة مدى قدرة الدولة على الحفاظ بدقة على إنفاقها العام ، وكذلك مدى قدرتها على توفير مصادر جديدة للإيرادات وتقليل الفجوة بينهما ومدى قدرتها على اتباع استراتيجية مناسبة للإقراض وإدارة ديونها والوفاء بقيود ميزانيتها على المدى الطويل .

وفي هذا السياق ، هناك جدال بين الاقتصاديين حول مسألة ما إذا كان الدعم المالي يمكن أن يدعم الطلب المحلي الإجمالي. ووفقاً للنظرية الاقتصادية (نموذج كينز) فإن مستويات معتدلة من الدين العام يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي ، ومع ذلك فإنه عند مستويات الدين المرتفعة سيتم تخفيض هذه الآثار الإيجابية المحتملة للديون الحكومية من خلال الزيادات المتوقعة للضرائب في المستقبل ، وانخفاض الاستثمار والاستهلاك، مما يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج وانخفاض فرص العمل .

إن الاقتصاد الليبي ليس استثناء عن باقي الاقتصاديات النامية التي تعاني من عجز مستمر ومتراكم في ميزانيتها بسبب قلة إيراداتها العامة ، وعدم قدرتها على تغطية نفقاتها العامة ، الذي في النهاية أدى إلى تراكم مستويات ديونها الحكومية إلى الحد الذي يهدد استقرارها المالي والاقتصادي، وأخيراً سوف يسبب في انهيارها الاقتصادي. إن السياسة المالية تلعب دوراً مهماً ومحورياً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة ، ومن المرجح أن تكون إحصاءات العجز المالي والدين العام الحكومي إحدى أهم الأرقام المستخدمة لتقدير آثار مستويات الدين العام على الأداء الاقتصادي. ففي الحالة الليبية يتم تمويل العجز المالي من خلال الإقراض العام الذي أخذ في التنامي إلى مستويات عالية وغير مسبوق مما قد يهدد استدامتها المالية واستقرارها الاقتصادي والمالي. وعلاوةً على ذلك فقد أوصت منظمة التعاون والتنمية في المنتدى الاقتصادي [12] بأنه من أجل تحقيق استقرار اقتصادي وتجنب الصدمات الاقتصادية في المستقبل ، يجب على الحكومات خفض مستويات الدين العام إلى 50% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي . وتأتي أهمية هذه الدراسة من حقيقة أن السياسة المالية تأتي على رأس السياسات المالية والاقتصادية ، خصوصاً عندما تؤدي هذه السياسة إلى زيادة وتراكم مستويات العجز المالي والدين

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

الحكومي بالشكل الذي يثير المخاوف حول مدى تأثير هذه الديون على الأداء الاقتصادي في المستقبل في ليبيا ، الأمر الذي يمكن أن يهدد نظامها الاقتصادي والمصرفي باعتبار أن ليبيا لا تزال اقتصاداً نامياً وصغيراً . وقد لفتت هذه المسألة ، على نحو فعال الانتباه إلى تحديد الآثار طويلة الأجل للديون الحكومية على النمو الاقتصادي للبلد بما أن مستويات الديون المفرطة مرتبط بمستوى المعيشة ودورات الأعمال وزعزعة الاستقرار الاقتصادي ، فمن المهم تحديد ما إذا كان الدين العام سوف يترجم فعلاً إلى رفاه اقتصادي في الحالة الليبية . كذلك من الضروري جداً تحديد مستوى أو عتبة الدين الحكومي التي سوف يكون تأثيرها سلباً فيما بعد على الأداء الاقتصادي. وقبل البدء في الاختبارات التطبيقية لتحديد آثار الديون العامة على الأداء الاقتصادي وتحديد عتبة الدين العام فان الدراسة سوف تبدأ عرض مشكلة وأهداف الدراسة والمنهجية المتبعة فيها وإعطاء نبذة عن تطور حجم الدين العام في الاقتصاد الليبي، بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة التي أجريت في هذا الشأن ، وأخيراً سوف يتم استعراض نتائج وتوصيات الدراسة.

ب- مشكلة الدراسة :

مر الاقتصاد الليبي في العقد الأخير بأزمات سياسية واقتصادية انعكست في خلق عجز مالي مستمر بسبب اتساع الفجوة بين حجم الإيرادات العامة والنفقات العامة. هذا العجز تسبب في ارتفاع وتراكم مستويات الدين العام إلى مستويات لم تكن مسبوقة. فقد وصلت معدلات الدين العام إلى أكثر من 350% من حجم الناتج الإجمالي المحلي ، أي ما قدره 123 مليار دينار ليبي¹. إن الإفراط والتمادي في تمويل عجز الموازنة المالي عن طريق الاقتراض قد يسبب في حدوث انهيار اقتصادي وشيك ما لم تسارع السلطات المالية في البلاد باتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة من خلال رسم سياسة مالية جديدة قادرة على معالجة هذه الأوضاع المالية الراهنة والمستقبلية. لذلك تحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء على هذه المشكلة من خلال دراسة تأثير حجم الدين العام على النمو الاقتصادي في ليبيا ، وكذلك تحديد المستوى الأمثل لهذا الدين الذي لا يمكن تجاوزه في المستقبل حتى لا يكون له تأثير عكسي على الأداء الاقتصادي في المستقبل، بالإضافة إلى تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تنير المسار المالي لدى السلطات المالية في البلاد .

ج - أسئلة الدراسة :

حتى تحقق الدراسة أهدافها ، فإنه يجب على الدراسة أن تجيب عن الأسئلة التالية :

- ما هو أثر حجم الدين العام على النمو الاقتصادي في ليبيا من عام 1980م - 2019 م ؟
- ما هي نسبة المعدل الأمثل للدين العام في الاقتصاد الليبي ؟

¹ التقرير المالي (2020) . وزارة المالية الليبية بحكومة الوفاق الوطني: [/https://finance.gov.ly](https://finance.gov.ly)

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

د- أهداف الدراسة :

يمكن حصر أهداف الدراسة على النحو التالي :

- قياس أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في ليبيا .
- تحديد المستوى الأمثل للدين العام في الاقتصاد الليبي .

ه- فرضيات الدراسة :

وفقا للدراسات البحثية التي أجريت في الدول النامية لاختبار تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي التي أثبتت أن مستويات الدين العام المرتفعة لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ، الأمر الذي يتماشى مع آراء المدرسة الكلاسيكية الجديدة . لذلك نفترض أن :

- الدين العام له أثر سلبي على النمو الاقتصادي الليبي .
- الدين العام له أثر سلبي على النمو الاقتصادي بمجرد تجاوزه لمستوى العتبة، بينما يكون أثره إيجابياً عندما يكون أقل من هذا المستوى .

و- الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات البحثية مسألة الدين العام في الدول النامية، وقد ركزت معظم هذه الأبحاث على الآثار الاقتصادية للدين العام على النمو الاقتصادي في البلاد ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، هناك دراسة قام بها [1] لمعرفة آثار وأعباء الدين العام الخارجي على الاقتصاد الأردني خلال الفترة من 1967 م إلى 1991 ، وخلصت الدراسة إلى أن الدين العام الخارجي لم ينجح في تخفيض العجز في الميزان التجاري ، كما أنها لم تحقق أي ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي للاقتصاد الأردني . في نفس السياق - ولكن هذه المرة على الاقتصاد التركي - توصل كل من [2] في دراستهما لبيان أثر القروض الخارجية المباشرة وغير المباشرة على الناتج الصناعي التركي خلال الفترة من (1970-1994) ، وأشارت النتائج إلى وجود أثر للدين الخارجي على الناتج الصناعي في تركيا ، في حين أن الدين الخارجي كان له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر، بل كان يمثل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الجزائري من عام (1967-1994) و في دراسة [3] لتحديد المستوى الأمثل لنسبة الدين العام على النمو الاقتصادي للدول النامية ، حيث وجد كل من [18] أن الدين يكون له أثر سلبي على النمو بعد أن يتخطى عتبة الدين %38 .

في دراسة [14] التي تهدف إلى معرفة أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي، وخلصت هذه الدراسة إلى أن أثر الدين الخارجي يتجاوز الحد المتوسط له ليسرع من عملية النمو ، ولكن إذا لم يبلغ هذا الحد يبدأ الاقتصاد في التباطؤ. ففي عام 2002

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

قام كل من [9] بدراسة أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي وكذلك تحديد عتبة الدين ، وخلصت الدراسة إلى أن الدين الخارجي له علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي عند نسبة 53% ، ويتحول الأثر إلى أثر سلبي ما بعد هذه النسبة . في الدول الأفريقية المستقلة بالديون وجد أن للدين العام أثراً سلبياً على اقتصاديات هذه الدول بعد نسبة الدين العام 30% ، وخلصت دراسة [7] إلى أن هذه الدول يجب أن تتبع سياسات مناسبة ذات طابع ترشيدي في نفقاتها العامة . ففي الدول النامية عند مستوى عتبة 93% كان للدين العام أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال دراسة قام بها كل من [1] ، بينما في دراسة [4] بحثت العوامل التي أدت إلى تفاقم مستويات الدين الخارجي في هذه الدول . في المقابل فقد أظهرت دراسة قام بها [13] أن الدين الداخلي له أثر إيجابي في الحد من المخاطر الناجمة على الاقتراض الخارجي . هذه النتائج كانت مدعومة بدراسة أجراها مالك وآخرون عام (2010) على الاقتصاد الباكستاني أظهرت أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والدين الخارجي هي علاقة ذات أثر سلبي . كذلك في نفس العام 2010 قدم كل من [15] دراسة حول تحديد مستويات الدين التي يمكن أن تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات النامية والمتقدمة ، وأوضحت الدراسة أن مستوى عتبة الدين العام هو 90% في هذه الدول وما فوق هذه النسبة يكون للدين أثر سلبي على النمو الاقتصادي . في هذا السياق أكدت دراسة [5] أن نسبة الدين العام 77% في الاقتصاديات الناشئة. كما قام [2] بدراسة عينة لـ 155 دولة لتحديد أثر الدين العام على الإنتاجية ، وكذلك تحديد عتبة الدين العام في هذه الدول خلال الفترة من (1970-2008) . الدراسة خلصت إلى أن للدين العام أثراً سلبياً على الإنتاجية كما أن عتبة الدين تقدر بحوالي 59% ، أما دراسة [6] فقد استنتجت أن الدين العام يمكن أن يكون عائقاً أمام النمو الاقتصادي خصوصاً بعد نسبة 85% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المثقلة بالديون.

أما نتائج الدراسات الحديثة التي استخدمت منهجية ARDL ، والتي أجريت على الاقتصاديات النامية في إفريقيا وآسيا فقد بيّنت بعض التباين في تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي من حيث نوعية الدين (داخلي وخارجي) أو خلال الأمدين الطويل والقصير . ففي سيرلانكا كشفت دراسة [4] أن تأثير الدين العام كان إيجابياً على النمو الاقتصادي ، في حين كان تأثير خدمة الدين سلبياً . نوعية الدين العام في زامبيا كان لها تأثير متباين حسب دراسة [17] ، فقد أظهرت الدراسة أن العلاقة بين الدين العام الداخلي والنمو الاقتصادي كانت سالبة ، بينما العلاقة كانت طردية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي خلال الأربع عقود الماضية . وكذلك وفقاً للدراسة التي أجريت على الاقتصاد البنغلاديشي ، وجد كل من [17] أن تأثير الدين العام في المدى القصير كان إيجابياً على النمو الاقتصادي في بنغلاديش ، بينما في الأمد الطويل كانت النتيجة عكس ذلك .

أخيراً ، نجد أن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها أنها تحاول أن تحدد الآثار الاقتصادية الناجمة عن تراكم الدين العام على الأداء الاقتصادي في ليبيا، كما أنها تحاول أن تحدد إلى أي مدى يمكن للدولة أن تقترض، أي أن هذه الدراسة تحاول أن تحدد عند أي مستوى عتبة دين يمكن أن يكون بعدها الدين العام عائقاً أمام النمو الاقتصادي؟ كما أنها تحاول الوصول إلى نتائج يمكن أن

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

يستفيد منها صنّاع السياسة المالية في ليبيا في وضع سياستهم المستقبلية، وكذلك تقدم بعض التوصيات التي من شأنها أن تحد من تفاقم أزمة تراكم الدين العام في البلاد.

وبغية تحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمدت الدراسة على التقسيم التالي:

أولاً: تحليل وقياس تطور حجم الدين العام في الاقتصاد الليبي.

ثانياً: تقدير عتبة الدين العام في الاقتصاد الليبي.

ثالثاً: النتائج والتوصيات.

أولاً: تحليل تطور حجم الدين العام في الاقتصاد الليبي وقياسه:

يعتبر الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات الناشئة والنامية وهو غير متنوع في إيراداته العامة؛ ولهذا يعتمد بشكل كبير على مبيعات النفط في تحصيل حجم الإيرادات المطلوبة لتغطية النفقات العامة للدولة، إذ تمثل حصيلة الإيرادات النفطية ما نسبته 90% من إجمالي الإيرادات العامة، لذلك نجد أن الأداء الاقتصادي للدولة يتأثر بشكل كبير بما يطرأ من تغيرات في الاقتصاد العالمي، خاصة في ما يتعلق بأسعار النفط العالمية وسياسات منظمة الأوبك. وعند النظر إلى أرقام بعض المتغيرات الاقتصادية والكلية التي نشرها المصرف المركزي الليبي في تقاريره السنوية، نلاحظ أن الاقتصاد يعاني من مشاكل اقتصادية يمكن أن تهدد استقراره المالي والاقتصادي. فعند الرجوع إلى الوراء خلال فترة الثمانينيات نجد أن الاقتصاد كان يحمل طابعاً اشتراكياً بسبب الشعار الاشتراكي للنظام السياسي خلال تلك الفترة، إذ هيمن القطاع العام على كل مفاصل الاقتصاد التي كانت على حساب القطاع الخاص، كما أن الملامح الاقتصادية كانت غير واضحة، فقد عطلت خطط التنمية الاقتصادية واستبدلت مكانها مرحلة القوة العسكرية المتمثلة في زيادة الإنفاق على القطاع العسكري، وأصبح جل الإنفاق يذهب لدعم الإنفاق العسكري، والمرتببات، والأجور، بالإضافة إلى الدعم السلعي والخدمي، علاوة على ذلك شهدت تلك المرحلة وجود عجز مالي في ميزانية الدولة بسبب انخفاض الإيرادات العامة، والتي كانت مرتبطة بأسعار النفط المتدنية، ففي الغالب كانت الموازنة العامة متواضعة وتعاني من عجز دائم بسبب تدني حجم الإيرادات العامة للدولة.

وعند دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وتسليط الضوء عليها من عام 2008م إلى 2017م، يمكننا ملاحظة التغير الكبير لهذه المتغيرات خلال هذه المرحلة القصيرة للاقتصاد الوطني، ففي عام 2008م شهد الاقتصاد الليبي نمواً مرضياً بمعدل 6%، ويرجع السبب في ذلك إلى انتعاش الأسعار في أسواق النفط العالمية بالإضافة إلى حزمة من السياسات المالية والاقتصادية التي نفذتها الحكومة وذلك لتشجيع الاستثمار، بينما كان للأزمة المالية العالمية دور في انخفاض النمو الاقتصادي، وهذه الأزمة انعكست في انخفاض صادرات النفط الليبي بسبب سياسات الأوبك التي تحدف إلى المحافظة على توازن الطلب والعرض في السوق العالمي، حيث بلغ معدل النمو -1% في 2009م، غير أن الأداء الاقتصادي عاد إلى الانتعاش مرة أخرى بعد عودة أسعار النفط إلى الارتفاع، الأمر الذي مكن الدولة من زيادة حجم ميزانيتها إلى 61.5 مليار، وبالتالي زاد إنفاقها العام إلى

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

54.5 مليار دينار. و ما يميز هذه المرحلة التي كانت من 2008م إلى 2010م أن الدين العام لم يتجاوز 3.5 مليار، بل إنه أخذ في الانخفاض حتى وصل إلى 1.5 مليار دينار ، كما أن نسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي انخفضت إلى 16% بعد أن كانت النسبة تقدر 34% ، ويرجع هذا التحسن في الأداء الاقتصادي إلى حجم الفوائض المالية التي تحققت في الميزانية العامة. أما المرحلة الصعبة التي لم يشهدها الاقتصاد الليبي من قبل فقد كانت من 2011م إلى 2019م . فبعد اختيار النظام السياسي الحاكم بسبب ما يعرف بثورات الربيع العربي، شهد الاقتصاد معدلات نمو سلبية في أدائه المالي، إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي بما يقدر - 135% في عام 2013م، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في حجم الإيرادات نتيجة للنزاع السياسي في البلاد ، وتعطلت الصادرات النفطية بسبب قفل بعض الحقول النفطية، علاوة على انخفاض حصة باقي الإيرادات الأخرى كالضرائب، والرسوم، والإيرادات الاقتصادية (الدومين والتمن العام)، فقد انخفضت الإيرادات العامة من 70.1 مليار دينار في 2012م إلى 8.6 مليار في عام 2016، عليه فقد خلق هذا الانخفاض فجوة كبيرة ومتزايدة بين حجم النفقات والإيرادات العامة مما نتج عنه ارتفاع حجم العجز المالي في الموازنة العامة إلى حوالي 26.4 مليار دينار خلال نفس العام.

جدول (1) : بيانات سنوية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة النمو الاقتصادي	الإيرادات العامة	النفقات العامة	عجز أو فائض الميزانية	الدين العام	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي
2008	50.2	6%	72.7	44.1	28.6	3.5	7%
2009	49.9	-1%	41.8	35.7	6.1	1.1	2%
2010	51.3	3%	61.5	54.5	7	1.5	3%
2011	20.1	-61%	16.8	23.4	-6.6	1.5	7%
2012	39.10	98%	70.1	54.5	16.2	4.6	12%
2013	20.40	-135%	54.8	65.3	-10.5	2.4	12%
2014	18.3	-24%	21.5	43.8	-22.3	36.3	198%
2015	22.7	-63%	16.8	43.2	-26.4	65.4	288%
2016	22.2	-20%	8.6	28.8	-20.2	91.9	414%
2017	19.4	-12%	22.3	33.0	-10.7	98.9	510%
2018	36.8	10.9%	42.2	39.3	4.1	121.7	331%
2019	39.3	4%	49.1	45.8	3.9	123.5	314%

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، وتقارير المصرف المركزي الليبي. الأرقام بالمليارات.

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

على الصعيد السياسي، فإن الانقسام السياسي لجميع مؤسسات الدولة (التشريعية والتنفيذية) كان له دور محوري في استمرار النمو السلبي الحاد للاقتصاد الوطني بعد عام 2014م. كما أن قيام السلطات المالية في عام 2011م باتباع سياسة مالية توسعية غير مدروسة متمثلة رفع معدلات المرتبات والأجور أدى إلى تدهور الأداء الاقتصادي، هذه السياسة التوسعية أدت إلى زيادة الإنفاق على البابين الأول والثاني، كما أن هذه الزيادة في النفقات العامة لم تكن مصحوبة بارتفاع في إيرادات الدولة العامة، فقد تم تمويل هذه النفقات عن طريق الاقتراض المباشر من المصارف التجارية سواء في شرق البلاد أو غربها. وهكذا استمر تمويل هذه المصروفات منذ تلك الفترة من الاقتراض، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع العجز في الموازنة العامة، والذي كان مصحوباً بزيادة حجم الديون العامة إلى مبلغ حوالي 100 مليار حسب بيانات وزارة المالية، وبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 510 % في عام 2017م. وواصل الدين العام ارتفاعه حتى وصل إلى أكثر من 123 مليار دينار في نهاية العام 2019.

أ- التحليل القياسي الكمي للدين العام في ليبيا:

بهدف معرفة تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في ليبيا، فإن الدراسة تقترح استخدام معادلة النمو المطورة التي تم اقتراحها [9] في دراسته، وبالتالي فإن النموذج الرياضي الذي سيتم استخدامه في التحليل هو:

$$Growth = f(Debt, investment) \dots \dots \dots (1)$$

و بالتالي المعادلة القياسية هي كالتالي :

$$Growth_t = \alpha_t + \beta_1 Debt_t + \beta_2 investment_t + \epsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

معاملات المتغيرات المستقلة = $\beta_{1,2}$ = ثابت = α

Growth = النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)

Investment = الاستثمار، المتغير العشوائي = ϵ

ووفقاً لدراسة [14] التي طورت من نموذج ARDL فإن هذا النموذج يستخدم في العادة كمنهجية لدراسة العلاقة طويلة

الأجل بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة؛ وعليه فإن معادلة نموذج ARDL يمكن أن تصاغ على الشكل التالي:

$$\Delta Growth_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^k \beta_1 \Delta Growth_{t-1} + \sum_{i=1}^k \beta_2 \Delta Debt_{t-1} + \sum_{i=1}^k \beta_3 \Delta investment_{t-1} + \sum_{i=1}^k \beta_4 \Delta M_{t-1} + \gamma_1 Growth_{t-1} + \gamma_2 Debt_{t-1} + \gamma_3 investment_{t-1} + \gamma_4 M_{t-1} + \epsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

وقد تم تحويل جميع المتغيرات إلى الشكل اللوغاريتمي، هذا بالإضافة إلى تحويلها إلى متغيرات حقيقية من خلال قسمتها على مؤشر أسعار المستهلك = 2007. بالإضافة إلى ذلك، فإن بيانات الدراسة هي بيانات سنوية من عام 1980م إلى 2019م. كما أنه تم استخدام عدة اختبارات أخرى من أجل تقدير العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي إحصائياً.

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

أما في تقدير عتبة الدين العام فقد أتبعنا النموذج الرياضي المستخدم في دراسة كل من [11] ودراسة [8] الذي تم استخدامه في تحديد عتبة التضخم في الاقتصاد الباكستاني. تأتي فكرة النموذج في عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات الاقتصادية؛ لذلك فإننا سوف نفترض عدم وجود علاقة غير خطية بين المتغيرات، وعليه فإن المعادلة القياسية سوف تكون كالآتي:

$$Growth_t = \alpha_0 + \alpha_1 Growth_{t-1} + \alpha_2 Debt_t + \alpha_3 G_t - (Debt_t - Z) + \alpha_4 investment_t + \varepsilon \dots (4)$$

وعليه فإن:

Growth = الناتج المحلي الإجمالي

Debt = الدين العام

Investment = حجم الاستثمار

α = ثابت ، $\alpha_{1,2,3,4}$ = معاملات المتغيرات المستقلة

وقد تم تحويل جميع المتغيرات إلى اللوغاريتم كما تم تحويلها إلى قيم حقيقية

$$G_t^* = \begin{cases} 1: D_t > z \\ 0: D_t \leq z \end{cases}$$

حيث أن:

G = متغير وهمي يأخذ (رقم واحد) عندما تكون النسبة المئوية للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مساوية أو تتجاوز مستوى العتبة المحددة في كل خطوة، ويتخذ (رقم صفر) عندما تكون نسبة الدين العام أقل من مستوى العتبة المحددة في كل خطوة، أما Z فتشير إلى مستوى عتبة الدين. وتقدر عتبة الدين في النموذج أصغر قيمة (SSR) وأكبر قيمة (R^2).

وقد تم استخدام طريقة الوصف الكمي الإحصائي للتعريف بالمتغيرات، ومن ثم فقد استخدم اختبار جذور الوحدة لمعرفة سكون المتغيرات واستقرارها. أما في معرفة العلاقة طويلة الأجل فقد طُبِّق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، هذا بالإضافة إلى استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) التي طورها [15]. وأخيراً في تقدير عتبة الدين العام تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS). وكخطوة أولى في تحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في ليبيا، فإننا بدأنا بطريقة الإحصاء الوصفي للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة .

تعريف بيانات الدراسة ومصادرها:

المتغير التابع:

Growth: هو عبارة عن السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي التي تعبر عن النمو الاقتصادي؛ وقد تم الأخذ ببيانات صندوق النقد الدولي كبيانات رئيسية للدراسة بسبب تضارب البيانات بين وزارة المالية وبيانات مصرف ليبيا المركزي نفسها، كما

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

وجب علينا التنبيه إلى أن البيانات السنوية للنتائج المحلي الإجمالي عن السنوات من 2015 إلى 2019 غير متوفرة، وبالتالي تم أخذ البيانات المتوقعة لصندوق النقد الدولي لاستكمال السلسلة الزمنية، وكل البيانات مقومة بالدينار الليبي.

المتغيرات المستقلة:

Debt: وهو يمثل مستويات الدين العام للحكومة الليبية، أما مصدر البيانات فهو مقسم على النحو التالي: من 1980 إلى 1990 البيانات السنوية لوزارة المالية، أما البيانات من 1991 إلى 2019 فهي بيانات صندوق النقد الدولي. ووفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي فإن البيانات السنوية للدين العام للسنوات من 2004 إلى 2013 لم تكن مساوية للصفر، وإنما كانت ذات قيم صغيرة لم تقل عن المليار والنصف ولم تتعدّ الأربع مليارات ونصف، وكل البيانات مقومة بالدينار الليبي.

Investment: تم استخدام السلسلة الزمنية للتكوين الرأسمالي الإجمالي للتعبير عن حجم الاستثمار، ومصدر هذه البيانات صندوق النقد الدولي، وكل البيانات مقومة بالدينار الليبي.

ب- الإحصاء الوصفي للمتغيرات الاقتصادية :

ما يمكن ملاحظته في النتائج المتحصل عليها من الجدول (2) أنه لا يوجد تقارب بين قيم الوسيط والمتوسط. حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي متوسط 34,441 مليون دينار ليبي مع وسيط يقدر بقيمة 15,345 ديناراً في السنة. كما أنه سجل انحرافاً معيارياً عالياً يقدر بقيمة 31,838 مليون دينار، مع أقصى قيمة 106,625 مليون دينار، وأقل قيمة 6,621 مليون دينار، حيث أن ارتفاع الناتج المحلي هنا مرتبط بارتفاع أسعار البترول، أما على المستوى القطاعي فإن أعلى مساهمة في نمو هذا الناتج سجلت من قطاع الصناعة البترولية، وفيما يخص الدين العام فقد سجل انحرافاً معيارياً معتدلاً يقدر بحوالي 13,324 مليون دينار، مما يعني أن ارتفاع الدين العام كان خلال فترة قصيرة أعلى قيمة سجلها الدين كانت 65,864 مليون، وأدنى قيمة كانت 1,079 مليون مع قيمة وسيط 4,972 مليون ومتوسط 8,997 مليون في السنة. أما التقارب بين قيم المتوسط والوسط فكانت في معدل الاستثمار في الاقتصاد. وقيمة الوسيط 23.53 من نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي ووسيط 24.85 من نسبة الناتج. الانحراف المعياري سجل 10,97، وهي ليست بالانحراف العالي، بينما حقق أعلى قيمة له وتقدر بحوالي 51.78 من نسبة الناتج المحلي الإجمالي .

جدول (2) : الوصف الإحصائي للمتغيرات الاقتصادية (الدين العام والنمو الاقتصادي) المستخدمة

المتغير	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	أقصى قيمة	أدنى قيمة
Growth	34,441	15,345	31,838	106,625	6,621
Debt	8,997	4,972	13,324	65,864	1,079
Investment	24.85	23.53	10.97	51.78	6.91

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews ، كما أن قيم المتغيرات بالمليون دينار ليبي (الناتج المحلي الإجمالي والدين العام)، ومقدرة بالأسعار الأساسية، بينما قيمة الاستثمار مقدرة بنسبة الاستثمار الناتج المحلي الإجمالي.

1- اختبارات جذور الوحدة:

قبل البدء في تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج يجب أولاً اختبار درجة سكون السلسلة الزمنية للمتغيرات. فعدم استخدام هذا الاختبار قد يعطي نتائج مضللة، وبالتالي يجب إجراء هذه الاختبارات لمعرفة مدى سكون السلاسل الزمنية، لهذا فقد تم استخدام اختبار ديكي - فولر (ADF Test) واختبار فيليبس - بيرون (PP Test) .

جدول (3): نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغيرات المقدره

المتغيرات	ADF Test		PP Test		القرار
	At Level				
	Intercept	Intercept & Trend	Intercept	Intercept & Trend	
Growth	-1.6838(0)	-1.7537(0)	-1.9020(3)	-1.9800(3)	No
Debt	-4.0749(0)	-3.5902(0)	-4.1167(3)	-3.9723(3)	No
Investment	-2.5808(0)	-2.6334(0)	-2.6681(3)	-2.5741(0)	No
المتغيرات	At 1stDifference				القرار
	Intercept	Intercept & Trend	Intercept	Intercept & Trend	
	Growth	-6.6015*(0)	-6.5040*(0)	-6.5778*(3)	
Debt	-10.057*(0)	-9.8070*(0)	-10.232*(3)	-10.057*(3)	I(1)
Investment	-5.8656*(0)	-5.8274*(0)	-6.4110*(9)	-7.4195*(11)	I(1)
السكون	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews .

ملاحظة: العلامات * و ** تشيران إلى سكون السلسلة الزمنية على مستوى 1% و 5% من الأهمية.

كما هو واضح في الجدول (3)، فإن نتائج الاختبارات لجذور الوحدة قد أثبتت أن جميع المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة لم تكن مستقرة عند المستوى، أي أنها غير متكاملة من الدرجة الصفر (0) I، ولكنها مستقرة بعد أخذ الفرق الأول مما يعطي مؤشراً أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1) I .

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

2- اختبار الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة (ARDL):

اختبار الحدود :

الخطوة الأولى في اختبار نموذج ARDL تبدأ باختبار الحدود بهدف الكشف عن وجود علاقة تكاملية مشتركة طويلة الأجل بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة. وكما هو معلوم فإن اختبار الحدود Bound Test يستند بالأساس على تقدير النماذج غير المقيدة لتصحيح الخطأ (UECM)، والفكرة الأساسية للاختبار تقوم على اختبار فرضية العدم (عدم وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات في الأجل الطويل) ضد الفرضية البديلة (وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات في الأجل الطويل). نظراً لصغر حجم العينة ولعدم الحصول على نتائج مضللة فقد تم الاستعانة باختبار الحدود (ARDL) لتحديد العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وبما أن القيمة الحرجة لمنهجية (ARDL) تعتمد على طول فترة التأخير المحددة، وهذه الأخيرة غير معروفة فقد تم اختبار فترة طول التأخر واحد (Log=1) بواسطة معيار Schwartz Bayesian Criterion (SBC) من أجل تقدير الارتباط بين المتغيرات في المدى الطويل.

جدول (4): نتائج اختبار الحدود لاختبار وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في نموذج الدراسة

F الإحصائية	المعادلة		
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
جدول قيمة F الإحصائية	90%	2.711	3.800
(Pesaran and	95%	3,219	4.378
جدول قيمة F الإحصائية	90%	2.560	3.428
(Narayan 2004)	95%	3.078	4.022
قيمة F المحسوبة	F= 5.564**		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews. العلامة * تشير إلى الأهمية على المستوى 5%.

الجدول رقم (4) يعرض قيمة F الإحصائية المحسوبة، وقيم الحدود الحرجة (الأعلى والأدنى) التي اقترحت من قبل Pesaran and Pesaran (2009) و Narayan (2004). وكما هو مبين، عند مستوى أهمية 5%، فإن قيمة F الإحصائية المحسوبة التي تقدر (5.56) أعلى من القيم العليا التي اقترحتها نماذج كلٍ من Pesaran and Pesaran (2009) و Narayan (2004) (4.02 و 4.37) على التوالي. وعليه يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات؛ لذا يمكن الانتقال إلى الخطوة الثانية في اختبار نموذج ARDL، وهي اختبار العلاقة بين المتغيرات في الأجلين الطويل و القصير.

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

وبعد إجراء هذه الخطوة يمكن أن تحدد العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وكما هو مبين في نتائج الجدول (5)، فإن النمو الاقتصادي في ليبيا مرتبط عكسياً مع حجم الدين العام عند مستويات عالية من الأهمية (5%) في المدى الطويل، بينما هذا الارتباط يكون إيجابياً مع الاستثمار عند مستوى الأهمية نفسه، إذ بلغت قيمة المعاملات لكل من الدين العام والاستثمار - 0.26 ، 0.55 على التوالي، وهذا يعني أن زيادة الدين العام بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 26% في المدى الطويل، بينما زيادة الاستثمار بنسبة 1% تؤدي إلى رفع النمو الاقتصادي الليبي بنسبة 55% في المدى الطويل، وتفسير ذلك أن معظم أموال الاقتراض كانت تستخدم لتغطية بند المرتبات، والأجور، والدعم السلعي، وكانت هذه الأخيرة (المرتبات والأجور) تنفق في مجالات الاستهلاك المختلفة، وبدلاً من تعزيز الإنتاجية في مجال الصناعات، وتشجيع الاستثمار في هذه الصناعات فقد أدت إلى زيادة نسبة الواردات التي تعتبر تسرب من دائرة الدخل القومي، وبالتالي أصبح أنفاق أموال الاقتراض ذا تأثير سلبي على النمو بسبب ارتفاع الواردات السلعية.

جدول (5): قيمة المعاملات في المدى الطويل للمتغيرات الاقتصادية

المتغيرات	ARDL (1,1,0)		
	المعاملات	الانحراف المعياري	قيمة الأهمية
Debt	-0.2630	0.0772	[0.002]
Investment	0.5517	0.2158	[0.016]
C	0.3844	0.7894	[0.161]

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews

أما في المدى القصير، وكما هو مبين في الجدول (6) فإن تأثير الدين العام كان أكثر سلبية وفاعلية، فقد زادت نسبة تأثيره على النمو الاقتصادي لتصل إلى نسبة 27%، بينما الاستثمار قل تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي، فقد سجل ما نسبته 18%، أما معامل تصحيح الخطأ (ECM) فقد كان ذا أهمية وعلى مستوى عالٍ من الأهمية 5% مصحوباً بالإشارة السالبة، ويشير هذا إلى أنه في حالة عدم التوازن فإن المتغيرات الاقتصادية قادرة على العودة بنسبة 33% إلى حالة التوازن مرة أخرى على المدى الطويل، وذلك في فترة تقدر بسنة. والجدول التالي يوضح هذه النتائج.

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

جدول (6): نموذج تصحيح الخطأ لمعادلة النمو الاقتصادي الليبي

المتغيرات	ARDL (1,1,0)		
	المعاملات	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
<i>Debt</i>	-0.2709	0.4589	[0.000]
<i>Investment</i>	0.1848	0.0763	[0.021]
<i>C</i>	0.4893	0.9372	[0.174]
<i>ecm(-1)</i>	-0.3350	0.1120	[0.005]
R^2	0.6189		
\bar{R}^2	0.5713		
S.E. of regression	0.19832		
DW-statistic	1.9219		
F-statistic	17.3286		
Prob(F-statistic)	[0.000]		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews

3- الاختبارات التشخيصية للمعادلة المقدرة:

للتحقق من نتائج الدراسة فقد تم الاستعانة ببعض الاختبارات، وهي اختبار الارتباط التسلسلي (LM Test) واختبار طبيعة الدالة (Normality Test)، واختبار شكل الدالة (Ramsey's Reset Test)، إضافة إلى اختبار التحيز (ARCH Test)، وبشكل عام فإن نتائج هذه الاختبارات الموضحة في الجدول (7) أكدت صحة النتائج وصلاحيته النموذج المقدر. لمزيد من التأكد من صحة النتائج فإن الدراسة قامت بإجراء اختبارات استقرار الدالة، وهي (CUSUM & CUSUM Q Test). كما هي موضحة في الشكلين (1) و (2)، هذه الاختبارات أكدت على أن المعادلة المقدرة تمتلك خصائص المعادلة الاقتصادية القياسية المرغوب بها، كما أكدت على أن جميع المعلمات مستقرة على المدى الطويل.

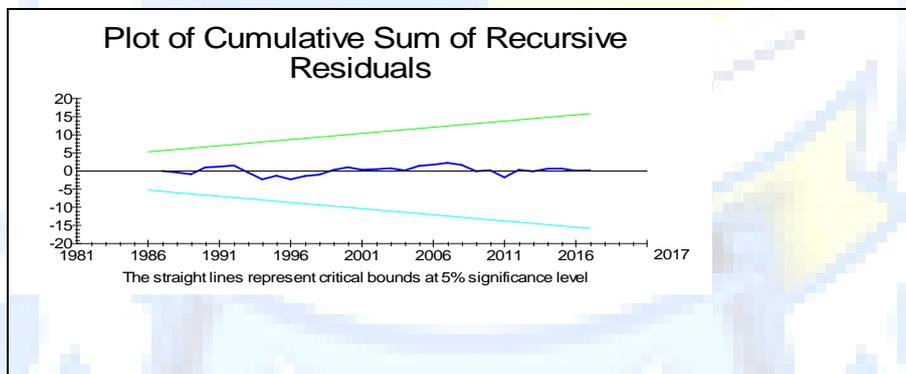
العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

جدول (7): نتائج اختبارات التشخيص لمعادلة النمو الاقتصادي الليبي

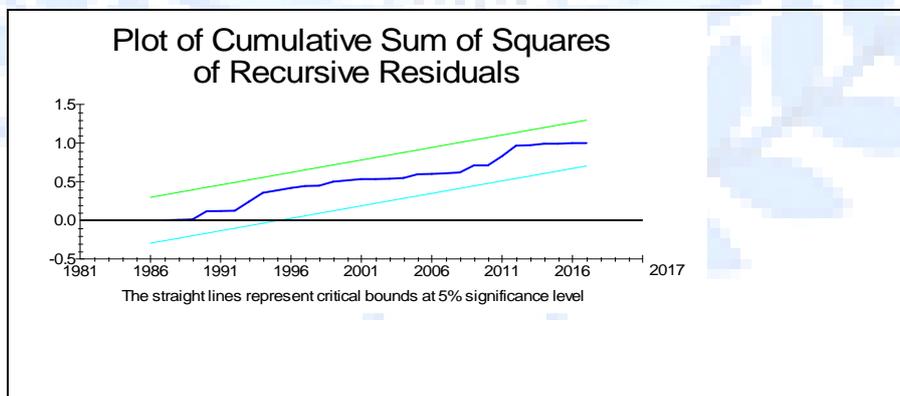
نوع الاختبار	الاختبار المطبق	المعادلة
Serial Correlation	Lagrange Multiplier Test (LM) Test	CHSQ(1): 0.04024 [0.841]
Normality	Test of Skewness and Kurtosis	CHSQ(2): 2.9967 [0.223]
Functional Form	Ramsey's RESET Test	CHSQ(1): 3.3222 [0.065]
Heteroscedasticity	Autoregressive Conditional Heteroscedasticity test (ARCH) Test	.437470 CHSQ (1): [0.508]

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Eviews

شكل (1): اختبار CUSUMSQ للمعادلة المقدرة



شكل (2): اختبار CUSUM للمعادلة المقدرة



العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

ثانياً: تقدير عتبة الدين العام في الاقتصاد الليبي:

كما في الدراسات السابقة، ووفقاً لنتائج اختبارات كل من جوهانسون واختبارات الانحدار للفجوة الزمنية الموزعة (ARDL Test)، التي بينت أن تراكم الدين العام في ليبيا له تأثير سالب على الاقتصاد بمجرد تجاوزه لمستوى معين (مستوى العتبة)، وأن هذا التأثير السالب للدين العام سيكون له أثر إيجابي عندما يكون مستواه أقل من مستوى العتبة، عليه أصبح من الضروري معرفة مستوى هذه العتبة. وفي سبيل ذلك فإن الدراسة قامت بالاستعانة باختبارات المربعات الصغرى (OLS Test) لتقرير هذه العتبة، وكما اقترح كل من (Khan & Ssnhadji, 2001:1) فإن قيمة Z يتم تحديدها بشكل عشوائي للحصول على متوسط الانحراف المعياري للمعادلة، ووفقاً لتوصيات منظمة التعاون والتنمية في المنتدى الاقتصادي [12] التي تفرض على الحكومات أن يكون نسبة دينها أقل من 50% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي فيها، وذلك لتجنب الصدمات الاقتصادية في المستقبل من أجل تحقيق استقرار اقتصادي يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام ومُرضي فيها، لذلك سوف تتراوح قيمة Z من 50% إلى 100% مع انحراف معياري يقدر بقيمة 10%. وبعد عملية تحديد قيمة المتغير الوهمي Z تبدأ الدراسة بتطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS) لكل قيمة من قيم Z في جميع المعادلات للحصول على قيمة Z التي تحقق الحصول على مجموع البواقي من المربعات (SSR) و R^2 لكل معادلة.

ووفقاً لدراسة كل من [8] و [11] التي أشارت إلى أن تحديد عتبة الدين العام يتم عن طريق اختيار قيمة Z التي تنتج أصغر قيمة للبواقي (SSR) وأكبر قيمة لمعامل التحديد المعدل (R^2)، وعليه سوف يتم اختيار قيمة Z التي تقلل من قيمة البواقي من المربعات (SSR) وتعظم من قيمة معدل التحديد المعدل (R^2) للمعادلة المقدر.

كما هو مبين في الجدول (6) والذي يعرض نتائج اختبارات طريقة المربعات الصغرى لمجموعة من المعادلات المقدر لتحديد عتبة الدين العام. هذه النتائج أشارت إلى أن قيمة Z التي حددت مسبقاً بقيمة 80% قد أنتجت أصغر قيمة (SSR) 2.223، وأكبر قيمة لمعامل التحديد (R^2) 0.779. وعليه يمكن استنتاج أن مستوى عتبة الدين العام في الاقتصاد الليبي هي قيمة 80% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي. وعند النظر إلى النتائج المتحصل عليها من كل معادلة نلاحظ أن الدين العام كان له تأثير سلبي على درجة عالية من الأهمية عندما وصل إلى نسبة 80%، فقبل هذه النسبة كان تأثير الدين العام أقل أهمية بينما عندما وصل إلى هذه النسبة 80% أصبح له تأثير سلبي قوي على الأداء الاقتصادي مما يعني أن الدين العام ما لم يصل إلى نسبة 80%، فإن تأثيره ليس ذا أهمية، ولكن عندما وصل إلى هذه النسبة وما فوقها أصبح تأثيره سلباً ذا أهمية. فعند هذه النسبة أصبح كل زيادة في الدين العام بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 14% تقريباً. في حين أن الاستثمار عند نسبة 80% قد قام بتعويض انخفاض النمو الاقتصادي الناتج من الدين العام. وكل زيادة في نسبة الاستثمار بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي الليبي إلى نسبة 27% تقريباً.

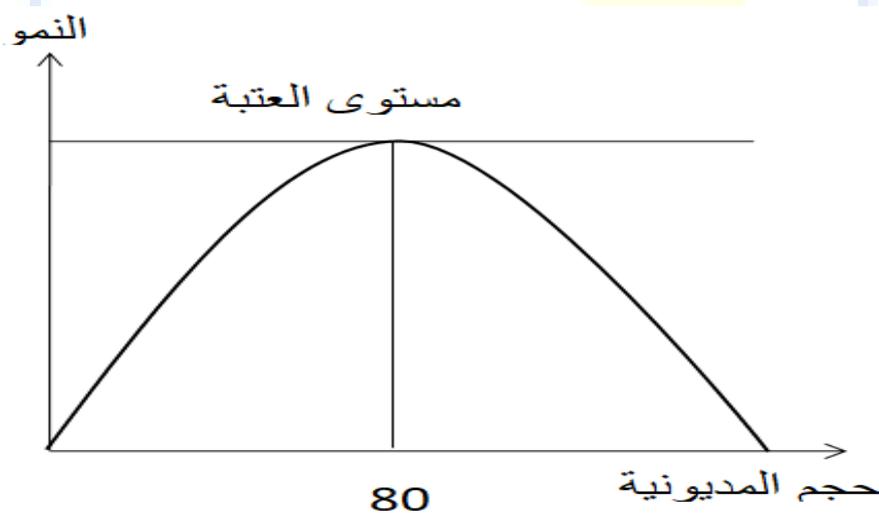
العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

جدول (8): نتائج اختبارات تقدير مستوى عتبة الدين العام في الاقتصاد الليبي

z	50%		60%		70%		80%		90%	
	معادلة	المعنوية	معادلة	المعنوية	معادلة	المعنوية	معادلة	المعنوية	معادلة	المعنوية
المغيرات										
Growth-1	0.6132	0.000	0.6144	0.000	0.6136	0.000	0.6100	0.000	0.6138	0.000
Debt	-0.128	0.149	-0.123	0.258	-0.127	0.119	-0.135	0.018	-0.131	0.020
Investment	0.2558	0.029	0.2518	0.024	0.2611	0.014	0.2689	0.013	0.2583	0.016
C	7.3189	0.25	7.2558	0.331	7.2842	0.591	7.3026	0.853	7.3285	0.673
Z	-0.008	0.948	-0.026	0.134	-0.032	0.082	-0.093	0.043	0.0113	0.031
SSR	2.237552		2.234737		2.234619		*2.223130		2.237728	
Adj-R²	0.778053		0.778332		0.778344		*0.779484		0.778036	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برجة Eviews

شكل (3) يوضح مستوى عتبة الدين العام بيانياً



والنتيجة التي توصلت إليها دراستنا هي أن مستوى عتبة الدين العام تقدر بقيمة 80% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتيجة تتفق إلى حد كبير مع النتائج المتحصل عليها من دراسة [16]، التي خلصت إلى أن مستوى العتبة للدين العام في الاقتصاديات النامية تقدر بقيمة 90% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن نتائج دراستنا تقترب كثيراً من النتيجة التي توصل إليها [2] التي قدرت نسبة الدين العام في الاقتصاديات النامية بنسبة 79%، وما يزيد من صحة نتائج هذه الدراسة لتحديد عتبة الدين العام أن العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي كانت ضعيفة عند مستوى دين يقل عن نسبة 80%، بينما هذه العلاقة أصبحت أكثر قوة بعد الوصول إلى هذه النسبة وما بعد هذا المستوى من العتبة .

ثالثاً: النتائج والتوصيات :

أ- النتائج:

قامت هذه الدراسة بالتحقيق في العلاقة الاقتصادية بين حجم المديونية العامة والنمو الاقتصادي، إضافة إلى تحديد مستوى عتبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة الزمنية من 1980م إلى 2019م، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية قامت الدراسة بالاستعانة ببعض الاختبارات الإحصائية والقياسية التي تشمل كلاً من طريقة الوصف الإحصائي، واختبارات جذور الوحدة، واختبار الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة (ARDL). أما في تحديد مستوى عتبة الدين العام فقد تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS) للتحقق في العلاقة غير الخطية بين الدين العام والنمو الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج الهامة حول حجم الدين العام وتأثيره على النمو الاقتصادي في ليبيا وهي كالتالي:

- أظهر التحليل الوصفي أن حجم المديونية العامة قد بلغ مستويات حرجة تصل إلى 103% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017م، وهذه النسبة تندر بالخطر لتجاوزها الحد الأعلى وهي 90%، وهي النسبة التي تم استنتاجها في معظم الدراسات السابقة على اقتصاديات البلدان النامية، بالإضافة إلى النسبة التي حددتها هذه الدراسة وهي 80%.
- أظهرت نتائج اختبار الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة (ARDL) عن وجود علاقة عكسية (سالبة) بين تنامي حجم الدين العام والنمو الاقتصادي، حيث أشارت هذه النتائج إلى وجود أثر سلبي لحجم الدين العام على النمو الاقتصادي، فزيادة حجم الدين العام بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 2.6%، أما بخصوص العلاقة بين معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي فقد كانت علاقة طردية (موجبة)، فارتفاع معدلات الاستثمار بنسبة 1% سوف ترفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 5.5%، هذه النتائج تحتم على الحكومة أن تقوم بتوجيه أموال الاقتراض العام إلى أوجه استثمارية بدلاً من توجيهها إلى الاستهلاك المفرط في أوجه إنفاق غير منتج، هذا الأجراء من شأنه أن يعزز معدلات النمو الاقتصادي المستقبلية.
- كما كشفت نتائج الاختبار أيضاً عن مستوى عتبة الدين العام التي تم تقديرها بنسبة 80% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي. وقد أظهرت النتائج أيضاً أن العلاقة بين حجم الدين العام والنمو الاقتصادي تكون ضعيفة عندما يكون مستوى الدين العام أقل من نسبة العتبة المقدرة (80%)، بينما تصبح العلاقة أكثر قوة وبشكل سالب عندما تساوي أو تفوق مستوى العتبة المقدرة، وبشكل عام فإن هذه النسبة التي تم تحديدها (80%) هي أقل بكثير من النسب التي وصل إليها حجم الدين العام في الأعوام القليلة الماضية، وبخاصة في عام 2019، وبالتالي فهذا الأمر يفرض على السلطات المالية في البلاد أن تعيد النظر بشكل سريع في سياساتها الماضية، وذلك بإيجاد سياسات مالية من شأنها أن

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

تخفيض حجم المديونية العامة إلى الحد الذي لا يتجاوز هذه النسبة المقدرة، وذلك بتقليل معدلات عجز الموازنة المتكررة، والناجمة عن عدم قدرة إيراداتها العامة على تغطية نفقات الدولة.

- إن تراكم حجم الدين العام وبشكل سنوي متزايد يشكل عبئاً مالياً ثقيلاً على الخزينة العامة، ومن ثم سوف يعيق نمو الأنشطة الاقتصادية مستقبلاً، هذا بالإضافة إلى خدمة الدين العام من أقساط وفوائد مستحقة سوف تشكل هي الأخرى عائقاً أمام تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام مستقبلاً في البلاد.
- ب-التوصيات :**

كما هو معلوم، إن المشكلة الرئيسة في ارتفاع حجم المديونية العامة تكمن في الانقسام أو النزاع السياسي بين الأطراف السياسية في البلاد الذي أدى إلى خلق أجسام شرعية، وأجسام موازية في شكل حكومات تنفيذية متعددة، وسلطات نقدية ومالية متعددة؛ الأمر الذي أدى إلى وجود ضبابية، سواء في المشهد السياسي أو الاقتصادي، وبالتالي فإن أول خطوة لحل مشكلة تراكم المديونية العامة التي تهدد الاستقرار الاقتصادي، هي بخلق اتفاق سياسي يعمل على توحيد جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والنقدية والمالية.

- العمل على إيجاد موارد مالية جديدة من شأنها تعزيز حصيلة الإيرادات العامة، فاعتماد الاقتصاد الليبي منذ عقود على مورد مالي وحيد في تغذية الخزينة العامة كالنفط الخام لم يعد يجدي نفعاً، بسبب تأثر هذا الأخير بالتقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية.
- إعادة النظر في حجم الإنفاق العام المتزايد نتيجة لزيادة حجم القطاع العام، وذلك من خلال ترشيده في أوجه إنفاق استثمارية منتجة، كما يجب إعادة النظر أيضاً في الإنفاق المفرط على بند المرتبات والأجور، والدعم السلعي، والأنفاق العسكري الذي أصبح يشكل عبئاً ثقيلاً على موازنة الدولة.
- إعادة النظر في أسعار الصرف الأجنبي من قبل السلطات النقدية، وذلك بإيجاد سعر صرف يحقق التوازن بالشكل الذي لا يعيق نمو الأنشطة الاقتصادية، ولا يؤثر على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، فرفع سعر الصرف في هذه الظروف من شأنه أن يحقق وفورات مالية للخزينة العامة.
- ولحل مشكلة تراكم المديونية وتقليل أعبائها على الخزينة العامة مستقبلاً، تقترح الدراسة إنشاء صندوق يسمى صندوق استهلاك الدين العام على غرار ما فعلته بعض الدول بعد ما أثقلت بالديون، مثل: استراليا، وماليزيا، وغيرها، وفي هذا الشأن، تقترح الدراسة فرض ضريبة مباشرة على الدخل لا تتجاوز 2%، وكذلك فرض ضريبة على إرباح الشركات المحلية والأجنبية لا تزيد عن 1%، بالإضافة إلى فرض ضريبة مقطوعة على الواردات لا تتجاوز 2%، ويتم تجميع هذه الأموال في هذا الصندوق وتذهب مباشرة لتسديد أقساط الدين العام وخدماته.

المراجع:

المراجع العربية :

- [1] : المومني . (1995) . " المديونية الخارجية الأردنية :أسبابها ونتائجها الاقتصادية " ، مجلة الملك سعود، مجلد (7) ، ص ص 25-65 .
- [2] : الطائي والبيدي . (1997) . "المديونية الخارجية التركية وأثرها على القطاع الصناعي التركي للفترة 1970-1994" . كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل جمهورية العراق ، ص ص 84-54 .
- [3] : الهاشمي . (1999) . "أزمة المديونية الخارجيَّة للجزائر -أسبابها وآثارها" . كَلِيَّة العلوم الاقتصاديَّة ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر ص ص 121 -135 .
- [4] : قحايرية .(2007) . "أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية" ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثالث ، ص ص 32-55 .

المراجع الأجنبية:

- [1] : Abbas, A. & Abbas, S. M. (2005). Public debt sustainability and growth in post-hipc sub-saharan africa: The role of dd” paper for gd net’s 2004/05 project on macroeconomic policy challenges of low income countries.pp.32-57.
- [2] : Afonso, A. & Jalles, J. T. (2012). Growth and productivity: The role of government debt. International Review of Economics & Finance. Vol. 25. pp. 384-407.
- [3] : Ahamad, K ., U. & Islam,M .(2020). The Effects of Public Debt on Economic Growth in Bangladesh: An Evidence from the ARDL Bound Testing Approach. International Journal of Economics and Financial Research. Vol. 6, Issue. 5, pp: 87-95.
- [4] : Akram, N.(2017). ROLE OF PUBLIC DEBT IN ECONOMIC GROWTH OF SRI LANKA: An ARDL Approach. Pakistan Journal of Applied Economics, Vol.27 No.2,Pp189-212.
- [5] : Canner, M., Grennes, T. & Koehler-Geib, F. (2010). Finding the tipping point when sovereign debt turns bad, World Bank Policy Research working paper series no. pp.118-137.
- [6]: Cecchetti, S., Mohanty, M., & Zampolli, F,. (2011). The Real Effects of Debt.Bank for International Settlements. pp 213-252.
- [7] : Cordella, T., Ricci, L. & Ruiz-Arranz, M. (2005). Debt overhang or debt irrelevance? Revisiting the debt-growth link. IMF Staff Papers. pp. 34- 042.

العدد الواحد والخمسون / أبريل / 2021

- [8] : Khan, M. S. & Ssnhadji, A. S. (2001). Threshold effects in the relationship between inflation and growth. IMF Staff papers. pp. 1-21.
- [9] : Maghyereh, A., Omet, G. & Kalaji, F. (2002). zzzz External debt and economic growth in Jordan: The threshold effect. ECONOMIA INTERNAZIONALE. Vol. 56(3). pp. 337-356.
- [10] : Mallik, G., & Chowdhury, A. (2010). Inflation and economic growth: evidence from four south Asian countries. Asia-Pacific Development Journal, 8(1), 123-135.
- [11] : Mubarik, Y. A. & Riazuddin, R. (2005). Inflation and growth: An estimate of the threshold level of inflation in Pakistan, State Bank of Pakistan Research Bulletin. pp.83-98.
- [12] : Organization for Economic Cooperation Development (OECD), (2012), Report of Debt and Economic stability.
- [13] : Panizza, U. (2008). Domestic and External Public Debt in Developing Countries, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), pp.134-165.
- [14] : Pattillo, C. A., Poirson, H. & Ricci, L. A. (2002). External debt and growth (epub), International Monetary Fund, Working Papers WP 69 , pp.45- 69.
- [15] : Pesaran, H., Y. Shin., and R. J. Smith (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, 16, 289-326.
- [16] : Reinhart, C. M. & Rogoff, K. S. (2010). Growth in a time of debt. The American Economic Review. Vol. 100(2). pp. 573-578.
- [17] : Saungweme, T & Odhiambo, N, M.(2019). [Does public debt impact economic growth in Zambia? An ARDL -bounds testing approach, Working Papers 25666](#), University of South Africa, Department of Economics, pp 213-245.
- [18] : Smyth, D. J. & Hsing, Y. (1995). In search of an optimal debt ratio for economic growth. Contemporary Economic Policy. Vol. 13(4). pp. 51-59.